

## دور مدينة ميلة في عملية التحضر وهيكلتها إقليميا الريفي.

عمرو عياش زين الدين (1) بولكعبيات عيسى (2)

(1) طالب الدكتوراه، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

[Zineddineomar97@gmail.com](mailto:Zineddineomar97@gmail.com)

(2) أستاذ محاضر (أ)، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-

[boulkaibeta@yahoo.fr](mailto:boulkaibeta@yahoo.fr)

### ملخص:

التحضر هو ظاهرة عالمية شملت أغلب المدن، نتيجة الزيادة السريعة للسكان والتحول الاقتصادي والاجتماعية التي عرفتها المدن و دفعت سكان الريف للهجرة نحوها، فالإنفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر عادة الإستقلال والذي صحبه نزوح ريفي كبير أدى إلى ارتفاع نسبة التحضر في المراكز الحضرية بالخصوص المدن المتوسطة والصغيرة وتكثيف الشبكة الحضرية الجزائرية بصورة غير متوازنة بين شمال وجنوب البلاد، ما جعلنا نتساءل حول موقع المدن المتوسطة في عملية التحضر؟ وما مدى مساهمتها في عملية تنظيم المجال الإقليمي؟ وكيف ساهمت في خلق التوازن وهيكلتها المحلية للمجال؟ للإجابة على هذه التساؤلات إعمدنا على مدينة ميلة كمجال دراسة لتوضيح دور المدينة المتوسطة في عملية التحضر، وقد خصصنا إلى أن المدن المتوسطة ساهمت بشكل كبير في استقطاب السكان وهيكلتها المجال الريفي، رغم استمرار المدن الكبرى في نموها.

**الكلمات المفتاحية:** التحضر، المدن المتوسطة، الهجرة الداخلية، مجال النفوذ، التوازن الإقليمي.

### Abstract:

Urbanization is a global phenomenon that has affected most cities, as a result of the rapid increase in population and economic and social transformations that cities have experienced and pushed the rural population to migrate towards it. The demographic explosion that Algeria experienced in the wake of independence, accompanied by a large rural exodus, led to a rise in urban urbanization, particularly medium and small cities, and the unbalanced intensification of Algeria's urban system between the north and south of the country, which made us wonder about the location of medium-size cities in the process of urbanization? How much does it contribute to the regional organization process? How did it contribute to creating the local balance and structure of the field? to answer these questions we relied on the city of Mila as a study area to clarify the role of the medium-size city in the urbanization process, and we concluded that the medium-size cities contributed significantly to attracting the population and structuring the rural area, although the major cities continued to grow.

**Key words:** Urbanization; Medium-size city; Internal migration; Sphere of influence; Regional balance.

## مقدمة:

إن عدم الإهتمام بالمدن الصغيرة والمتوسطة ظهر بشكل واضح حول العالم والمغرب العربي بالخصوص، فالمنافسة الشديدة بين المدن نتيجة العولمة منحت الإهتمام الأكبر للمدن المتربوية والمدن الكبرى التي تملك خصائص الحوضرة على الصعيد: المالي، التجاري، العلمي، الثقافي والتكنولوجي... (SEMMOUD, 2020).

وقد أولى الباحثون وصناع القرار في الجزائر نفس الإهتمام بالمدن الكبرى نظرا لوزنها الديموغرافي ودورها الإقتصادي، على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة، وقد انعكس هذا سلبا على التنظيم المحلي والتوازن الإقليمي والذي فرض على المسيرين وصناع القرار إستغلال هذه المدن في معالجة التشوهات الناتجة عن نمو المدن الكبرى (CHADLI et HADJIEDJ, 2003).

فالإنفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر غداة الإستقلال والذي صحبه نزوح ريفي كبير أدى إلى اتفاف نسبة التحضر- في المراكز الحضرية بالخصوص المدن المتوسطة والصغيرة وتكثيف الشبكة الحضرية الجزائرية بصورة غير متوازنة بين شمال وجنوب البلاد، وبصورة كبيرة في المدن الداخلية (KATEB, 2003)، فعلى الرغم من تزايد عدد التجمعات الحضرية وتزايد أحجامها تبقى السيطرة للحواضر الكبرى، وذلك يعكس مدى ضعف القاعدة الإقتصادية والوظيفية للمدن الصغيرة والمتوسطة في تبني النمو الحضري المتسارع ومدى قدرتها على توفير الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي للسكان (SNAT,2000-2025).

وفي هذا السياق سعت الدولة في جهودها لتحقيق التوازن الإقليمي وتنظيم البنية الحضرية إلى إرساء جملة من الإستثمارات الصناعية والخدمية والسكنية (ZHUN)، وتقسيم التراب الوطني إلى وحدات إدارية تقلل من القيود المركزية في التسيير (SAIDOUNI, 2000)، هذه السياسة منحت المدن الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في كبح النمو الحضري للمدن الكبرى وتحقيق توازن البنية الحضرية على المستوى الوطني، نتيجة لفعاليتها في عمليات إعادة التركيب الإجتماعي، الإقتصادي والمجالي وتحقيق التقارب والديناميكية الحضرية المحلية (BOUSMAHA et BOULKAIBET, 2018). في هذا الإطار تطرح التساؤلات التالية: ما هو موقع المدن المتوسطة في عملية التحضر؟ وما مدى مساهمتها في عملية تنظيم المجال الإقليمي في ظل التحديات الإقتصادية والإجتماعية والجغرافية؟ وكيف ساهمت في خلق التوازن والهيكلية المحلية للمجال؟

من هذا المنطلق، قمنا بتحديد أهداف الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات من خلال توضيح دور هذه المدن في تحقيق التوازن الإقليمي والمحلي، وتبيين دورها في عملية التحضر،

واعتمدنا في دراستنا المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة إلى المنهج الإستقرائي والكمي للإحاطة بالموضوع بالإعتماد على مدينة ميلا (مدينة متوسطة) كنموذج لمعالجة الإشكالية المطروحة.

## 1. نظرة حول المدن المتوسطة:

تعتبر المدن المتوسطة من ركائز التنمية الحضرية المحلية فهي الحلقة الوسيطة في هيكل النظام الحضري، ولكي نتطرق إلى دراستها يجب معرفة مفهوم المدينة المتوسطة وكيف نحددها؟

تختلف كل دولة في تحديد رتب مدنها استنادا لاستراتيجيتها في تنظيم المجال والهيكل الإقليمية، فليد الآن لا يوجد تعريف موحد للمدينة المتوسطة، فهي تعرف وفق مجموعة من المعايير هي: الحجم الديموغرافي، الرتبة الإدارية، الوظيفة والموقع الجغرافي، هذا الاختلاف في التعاريف راجع للعديد من الأسباب أهمها صعوبة تحديد تعريف موحد للمدينة. إذن كيف تعرف المدينة المتوسطة؟

من الناحية الإحصائية تحدد رتبة المدينة من خلال عدد سكانها، وهو معيار اتخذته مختلف الدول كوسيلة لتحديد حجم مدنها، فالعديد من دول العالم اتخذت عتبة 20 ألف إلى 100 ألف نسمة كمعيار لتحديد المدينة المتوسطة.

في الجزائر، حددت المدينة المتوسطة وفق المادة 04 من نص القانون التوجيهي للمدينة 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، أن المدينة المتوسطة هي كل تجمع حضري عدد سكانه بين 50 إلى 100 ألف نسمة، يرى بعض الباحثين أن هذه العتبة لا تعبر عن المدن الجزائرية بشكل دقيق، فالباحث COTE M يرى أن المدينة المتوسطة تتراوح بين 50 ألف إلى 150 ألف نسمة، أما الباحث بوسماحة فيرى أنها تتراوح بين 25 ألف و100 ألف نسمة، BELHEDI, (2018).

ويرى بعض الباحثين أن الإكتفاء بتحديد المدينة إحصائيا يعتبر معيارا غير دقيق، فوظيفة المدينة ودورها في تنظيم مجالها الداخلي من جهة وهيكلتها مجالها الريفي من جهة أخرى تعكس الوزن المحلي للمدينة، كما تمثل المدن المتوسطة دور الوسيط في تنمية الإقليم من خلال ارتباطها بمجموعة من المدن الصغيرة والتجمعات الحضرية، وتساهم في تخفيف الضغط على المدن الكبرى (ناجي البغدادى، 2017)، فهي مدن لها القدرة على توفير فرص العمل والخدمات للسكان، وتمثل بذلك الركيزة الأساسية في الشبكة الحضرية المحلية والإقليمية، فمن خلال العلاقة المتكاملة والمتبادلة بين مختلف أصناف المدن يتم تشكيل أنظمة حضرية متعددة المراكز لها القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية (SYKORA, AL, 2017).

تمثل المدن المتوسطة في أغلب البلدان مراكز للإدارة المحلية وأداة للدولة لمراقبة وتنظيم المجال الوطني والمحلي، مع الأخذ بالإعتبار الخلفية التاريخية للمدينة لكونها أهم العوامل التي تحدد الرتبة الإدارية للمدينة (ESPON, 2006)، فالمدينة المتوسطة هي مركز فعلي للسلطة المحلية تمتلك مجموعة من المقومات الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية والعمرائية التي تمنحها مجال نفوذ واسع على إقليمها المحلي والقدرة على مراقبته وتميته.

## 2. موقع المدن المتوسطة من عملية التحضر:

إن سكان العالم في تزايد مستمر، ويصحب هذه الزيادة إرتفاع في معدلات التحضر حول العالم حيث بلغ معدل التحضر العالمي 56% سنة 2020 (banque mondiale)، يتوزع السكان الحضريون على مجموعة من المدن مختلفة الأحجام والرتب، تستقطب المدن المتوسطة جزء مهم من هذا التوزيع، ففي أوروبا، يسكن أكثر من 70% من السكان المدن سنة 2011، 53% منهم يتوزعون عبر المدن الصغيرة والمتوسطة (SERVILLO, AL, 2017)، أما في تونس ف 34% مع عدد سكان الحضر يعيشون في مدن متوسطة (BELHEDI, 2018)، وتمثل نسبة السكان الحضريين في المدن المتوسطة في الجزائر 14% (ONS 2011)، تمثل هذه الشريحة من المدن دورا مفصليا في هيكل البنية الحضرية.

فحسب تقرير الندوة 02 لتسيير النمو الحضري " التحضر هو الزيادة في حجم أو كثافة التجمعات الحضرية من خلال الهجرة الريفية الحضرية نتيجة التحولات المحلية والعالمية"، وعرف 1 أيضا على أنه ظاهرة ديموغرافية تترجم بارتفاع نسبة تركيز السكان في المدن (Dictionnaire Larousse)، إذن فالتحضر هو عملية الزيادة في عدد المدن وحجمها السكاني نتيجة الهجرة الداخلية للسكان.

## 3. التحضر في الجزائر:

تعد ظاهرة التحضر في الجزائر ظاهرة قديمة، وذلك راجع لتعاقب العديد من الحضارات على إقليمها الجغرافي والتي ساهمت في بناء الشبكة الحضرية الحالية للبلاد، وتعد فترة الإستعمار الفرنسي أهم مرحلة في التنظيم المجالي الجزائري، فقد ساهمت في تأسيس معظم مدن الشبكة الحضرية الحديثة وقد اعتمد في ذلك على الشبكة الحضرية الموروثة عن التعاقب الحضاري في المنطقة، واستغلها في الهيمنة الفكرية والإقتصادية والإجتماعية في محاولته لبناء الجزائر الفرنسية،

تطورت في هذه الفترة نسبة التحضر من 13,95% سنة 1886 لتبلغ 25,05% سنة 1954، نتيجة النزوح الريفي نحو المدن (حربوش، 2017).

بعد الإستقلال، عرفت الجزائر إنفجارا ديموغرافيا كبيرا استمر بوتيرة متصاعدة، صحبه ارتفاع في معدل التحضر الذي ارتفع من 31,43% سنة 1966 ليصل إلى 65,94% سنة 2008، كما هو موضح في الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: تطور معدل التحضر في الجزائر.

نسبة التحضر %	زيادة سكان الحضر بالآلاف	السكان بالآلاف			السنة
		المجموع	الريفيين	الحضريين	
31.43	1620	12022	8244	3778	1966
39.45	2909	16948	10261	6687	1977
49.54	4733	23051	11631	11420	1987
58.27	5544	29113	12149	16964	1998
65.94	5507	34080	11609	22471	2008

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2011

ويعتبر الشكل الحالي للشبكة الحضرية الجزائرية هو نتاج عمليتين: توزيع قديم تشكل من مدن موروثية عن الإستعمار نتيجة لعملية عشوائية وموجهة، وتوزيع جديد يتميز بالتباين الجغرافي، ونتج عنه توسع في الشبكة الحضرية (BOUKHEMIS, 1990). الجدول رقم 02

الجدول رقم 02: توسع الشبكة الحضرية حسب الحجم 1977-2008.

الزيادة في عدد التجمعات			عدد التجمعات				حجم التجمعات الحضرية
			2008	1998	1987	1977	
-1998 2008	-1987 1998	-1977 1987					
03	-49	17	03	0	49	32	أقل من 5000
35	13	138	283	198	185	47	من 5000 إلى 10000
87	109	22	238	201	92	70	من 10000 إلى 20000
28	35	41	142	114	79	38	من 20000 إلى 50000
13	08	10	47	34	26	16	من 50000 إلى 100000
06	16	08	38	32	16	08	أكبر من 100000
172	132	236	751	579	447	211	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2011.

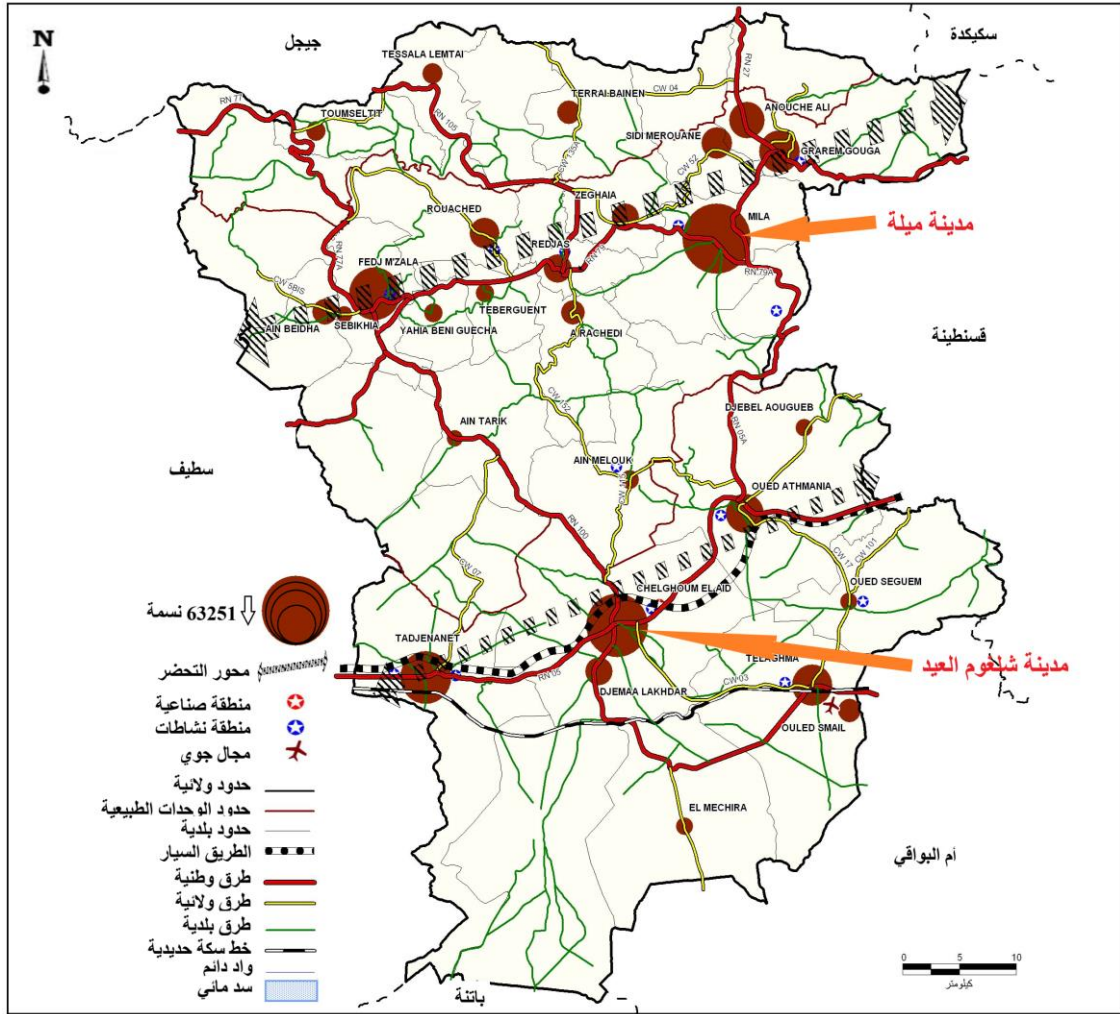
فعدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 5000 و 10000 نسمة تضاعف 6 مرات بين 1977 و 2008، من 47 تجمع سنة 1977 ليصل إلى 283 تجمع سنة 2008، بينما تضاعف عدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 10000 و 20000 بـ 3.4 مرات في نفس الفترة، فقد ارتفع عدد التجمعات من 71 سنة 1977 ليصل إلى 238 سنة 2008، وفي نفس الفترة تضاعف عدد المدن الصغير (20000-50000) ما مقداره 3,4 مرات، أما المدن المتوسطة (50000-100000) فقد سجلت زيادة أقل من المدن المتوسطة بـ 2,9، وبالنسبة للمدن التي تفوق 100000 نسمة فقد تضاعف عددها كل 10 سنوات إلى غاية الفترة بين 1998-2008 كانت نسبة الزيادة أقل.

#### 4. الشبكة الحضرية لولاية ميلة:

تقع ولاية ميلة في الشمال الشرقي للبلاد، تضم من الناحية الإدارية 13 دائرة مقسمة إلى 32 بلدية، عرفت الولاية معدلات مرتفعة لنمو السكان 11,9% بين 1977-1987، وانخفض هذا المعدل إلى 05% بين 1987-1998 و 4,5% بين 1998-2008، ورغم ارتفاع معدلات نمو السكان إلا أن الولاية يتوازن فيها الطابع الريفي مع الحضري بمعدل تحضر 58% سنة 2008 (ONS, 2011)، ويرجع السبب إلى طبيعتها الجغرافية من جهة فهي ولاية متضرسة، ومن جهة أخرى ضعف التنمية الاقتصادية، فرغم ترقيتها إلى رتبة ولاية سنة 1984 إلا أن العديد من بلدياتها يقع ضمن مجال النفوذ الحضري لقسنطينة (PAW, 2014).

تهيكل الشبكة الحضرية لولاية ميلة حول محورين رئيسيين والمتمثلين في الطريق الوطني رقم 79 و 27 شمالا والطريق الوطني 05 و 100 جنوبا، تعود أغلب التجمعات الحضرية الديناميكية في نشأتها للفترة الإستعمارية وقبل الإستعمار، وتمثل مدينة ميلة وفرجيوة شمالا وشلغوم العيد جنوبا أهم التجمعات الحضرية، كل قطب يرتبط به مجموعة من التجمعات الصغيرة تشكل فيما بينها مجالا حضريا يهيكل مناطقها الريفية. (خريطة رقم 01)

## الخريطة رقم 01: الشبكة الحضرية لولاية ميلة.



المصدر: مخطط تهيئة ولاية ميلة (PAW)، 2014.

يوضح هذا التوزيع نقاط الضعف والمتمثلة في:

- تطور الشبكة الحضرية عبر محورين متوازيين ينتج عنه توزيع ممتد عبر الإقليم شمالا وجنوبا.
  - عدم تواجد مدينة كبرى، حيث يهيكل إقليم الولاية حول المدن المتوسطة والتجمعات الصغرى.
  - غياب الوحدات الصناعية والإنتاجية التي تمثل محرك التطور الحضري.
- ومن هذا المنطلق نسلط الضوء على مدينة ميلة التي تشكل إحدى المدن المتوسطة التي يهيكل المحور الشمالي للولاية.

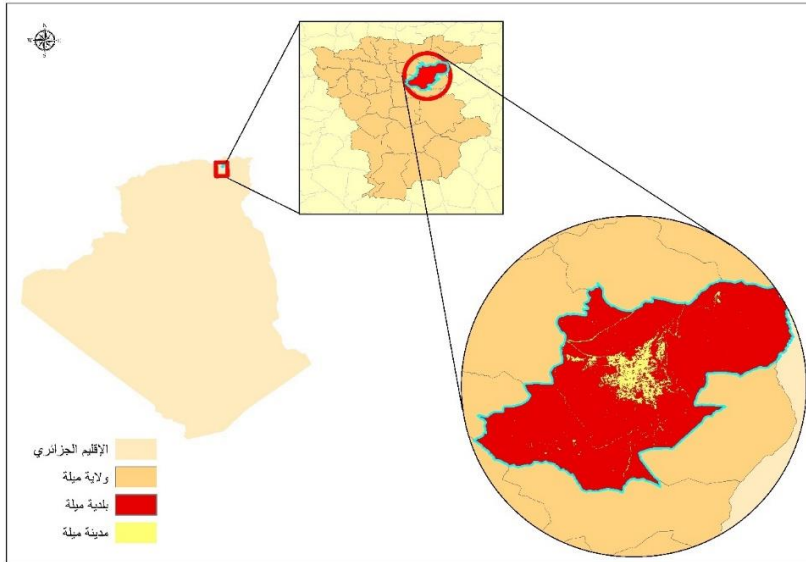
## 5. الوزن الإقليمي لمدينة ميلة:

### - تقديم مدينة ميلة:

تمثل مدينة ميلة أهم تجمع في الشبكة الحضرية للولاية، يتكون نسيجها العمراني من المدينة الجديدة ذات المنشأ الإستعماري انطلاقا من النواة الإستعمارية، والمدينة القديمة الذي يعكس نسيجها الحضري تعاقب الحضارات على مر التاريخ (رومانية، عثمانية...).

### - موقع مدينة ميلة:

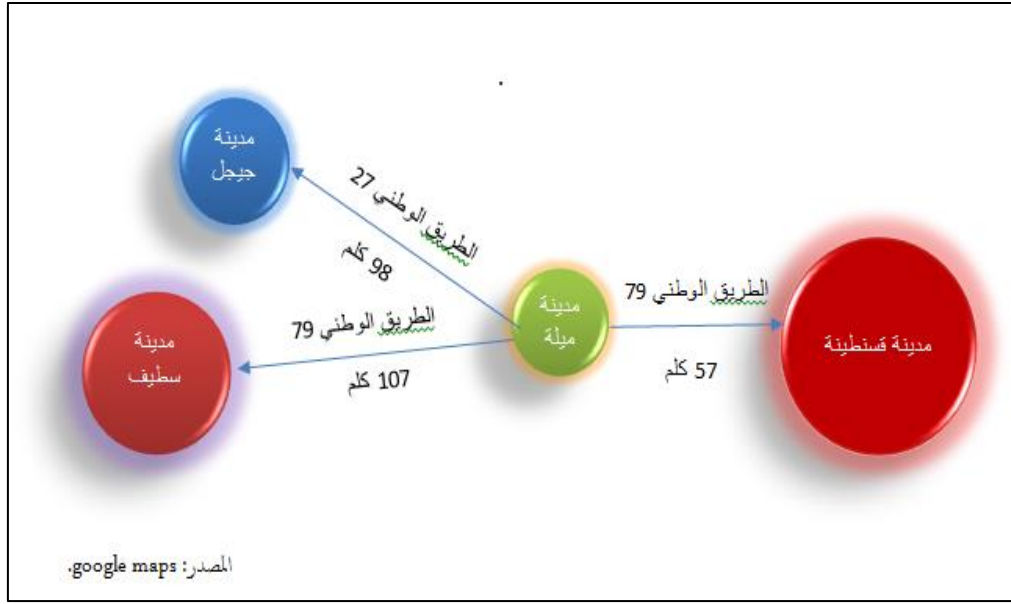
تقع مدينة ميلة في الشمال الشرقي لولاية ميلة، وتمثل التجمع الرئيسي لبلدية ميلة التي تقدر مساحتها بـ 130,60 كلم<sup>2</sup>. (خريطة رقم 02)  
الخريطة رقم 02: موقع مدينة ميلة.



المصدر: التقسيم الإداري 1984+ تصنيف المرئية الفضائية landsat 8 ، 2020.

تبعد مدينة ميلة عن مدينة قسنطينة بـ 57 كلم، مدينة جيجل بـ 98 كلم، مدينة سطيف بـ 107 كلم، حيث تشغل موقعا استراتيجيا يربط بين أهم الأقطاب الحضرية، بالإضافة إلى أنها طرق عبور مختلف المنتجات من الشمال نحو الجنوب. (الشكل رقم 01)

الشكل رقم 01: موقع مدينة ميلة من أهم المدن المحيطة



إن توسط مدينة ميلة لأقطاب حضرية كبرى بصفقتها مدينة متوسطة مجال نفوذها لا يتعدى مجالها الريفي وبعض المدن الصغيرة المحيطة، جعل أغلب مدن الولاية يدخلون ضمن مجال نفوذ هذه الأقطاب.

### ✓ الخصائص الديموغرافية والإدارية:

احتلت مدينة ميلة رتبة إدارية مهمة منذ تأسيسها، وبرز دورها كمدينة عسكرية تدافع عن مدينة سيرتا (قسنطينة) في العهد الروماني (BOUKELOUHA, 2014)، وخلال فترة الإستعمار الفرنسي ارتقت إلى بلدية كاملة الصلاحيات سنة 1880، لترتقي إلى مقر دائرة تابعة لولاية قسنطينة سنة 1963، وخلال الترقية الإدارية سنة 1984 احتلت رتبة عاصمة الولاية التي سميت باسمها (ولاية ميلة) (LAYEB, 1999).

تطور عدد سكان مدينة ميلة بين سنة 1966-2008 حسب ما يوضحه الجدول رقم 03.

الجدول رقم 03: تطور السكان ومعدلات التحضر في مدينة ميلة.

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	12404	17267	33456	54719	63251
معدل النمو %	3,05	6,8	4,6	1,46	
معدل التحضر %	38,05	61,01	82,70	91,26	91,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2011.

إن الحجم السكاني لمدينة ميلة تضاعف 05 مرات في الفترة بين 1966-2008، حدثت خلال هذه الفترة العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر المحركات الأساسية لعملية التحضر في المدينة، فالزيادة السكانية التي شهدتها المدينة في الفترة الممتدة بين 1966-1977 كانت نتيجة الهجرة الداخلية للسكان نتيجة الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف المهمش غداة الإستقلال حيث سجلت المدينة معدل نمو سكاني قدر بـ 03%/سنة مع ارتفاع معدل التحضر الذي سجل بـ 02%/السنة، وقد سجلت المدينة ارتفاعا كبيرا في معدل النمو السكاني في الفترة بين 1977-1987 حيث بلغ معدل النمو 6,8% مع استمرار ارتفاع معدل التحضر ليلعب 83% نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته المدينة من خلال توطين بعض الوحدات الصناعية بالإضافة إلى التقسيم الإداري سنة 1984 والذي ارتقت المدينة خلاله إلى عاصمة ولاية، عرفت الفترة التي تليها 1987-1998 انخفاضا في معدل النمو السكاني الذي قدر بـ 4,6% إلى أنه مرتفع بالنسبة لمعدل النمو الوطني الذي بلغ 3,5% خلال نفس الفترة حيث بلغت مدينة ميلة عتبة المدينة المتوسطة 50000 نسمة، مع استمرار ارتفاع معدل التحضر حيث بلغ 91,26%، وذلك راجع إلى الحالة الأمنية للبلاد وتدهور الأوضاع الاقتصادية للمدن والريف بصورة أكبر، وتمثل فترة 1998-2008 المرحلة التي عرفت فيها المدينة استقرارا في مستويات التحضر والنمو السكاني الذي انخفض بشكل كبير إلى 1,5%، ويرجع ذلك إلى توقف النزوح الريفي نحو المدينة وانخفاض معدلات الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى غياب الوحدات الإنتاجية الصناعية التي تمثل المحرك الرئيسي لعملية التحضر من جهة ووصول المدينة إلى مرحلة التشبع في نسيجها العمراني الممتد ما تسبب في نفاذ العقار الحضري الصالح للبناء.

## ● الوضعية الاقتصادية لسكان المدينة:

عرفت مدينة ميلة تحولات اقتصادية مهمة والتي ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات التحضر، خاصة بعد ظهور النشاط الصناعي سنة 1980 والترقية الإدارية سنة 1984. (جدول رقم 04)

الجدول رقم 04: الوضعية الاقتصادية لسكان مدينة ميلة.

السنة	السكان الناشطون	السكان المشتغلين فعلا	السكان البطالين	معدل البطالة %	توزيع السكان على القطاعات الاقتصادية %			
					زراعة	صناعة	إدارة	أخرى
1966	2080	1290	790	37,98	24,65	23,25	33,57	18,53
1987	7461	5645	1816	24,34	06,13	24,62	69,25	
1994	12535	10064	2471	19,72	26		74	
2013	17360	11700	5660	15,22	10,26	14,08	75,66	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير لبلدية ميلة 1997 والمراجعة 2013.

إن تطور السكان الناشطين يتناسب مع النمو العام للسكان وحسب مناصب الشغل المتوفرة، حيث نلاحظ من خلال الجدول 06 أن عدد السكان الناشطين تضاعف 08 مرات في الفترة بين 1966-2013، وخلال نفس الفترة تضاعف عدد المشتغلين فعلا 14 مرة، مع تراجع نسبة البطالة من 37% سنة 1966 لتصل إلى 15% سنة 2013.

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها المدينة خلال فترة الثمانيات والترقية الإدارية سنة 1984، حيث سجلت المدينة انطلاق قطاع البناء والأشغال العمومية وتنمية الأقطاب الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبرامج التنمية الفلاحية، والتي مثلت فيما بينها محركات القطاع الاقتصادي في المدينة.

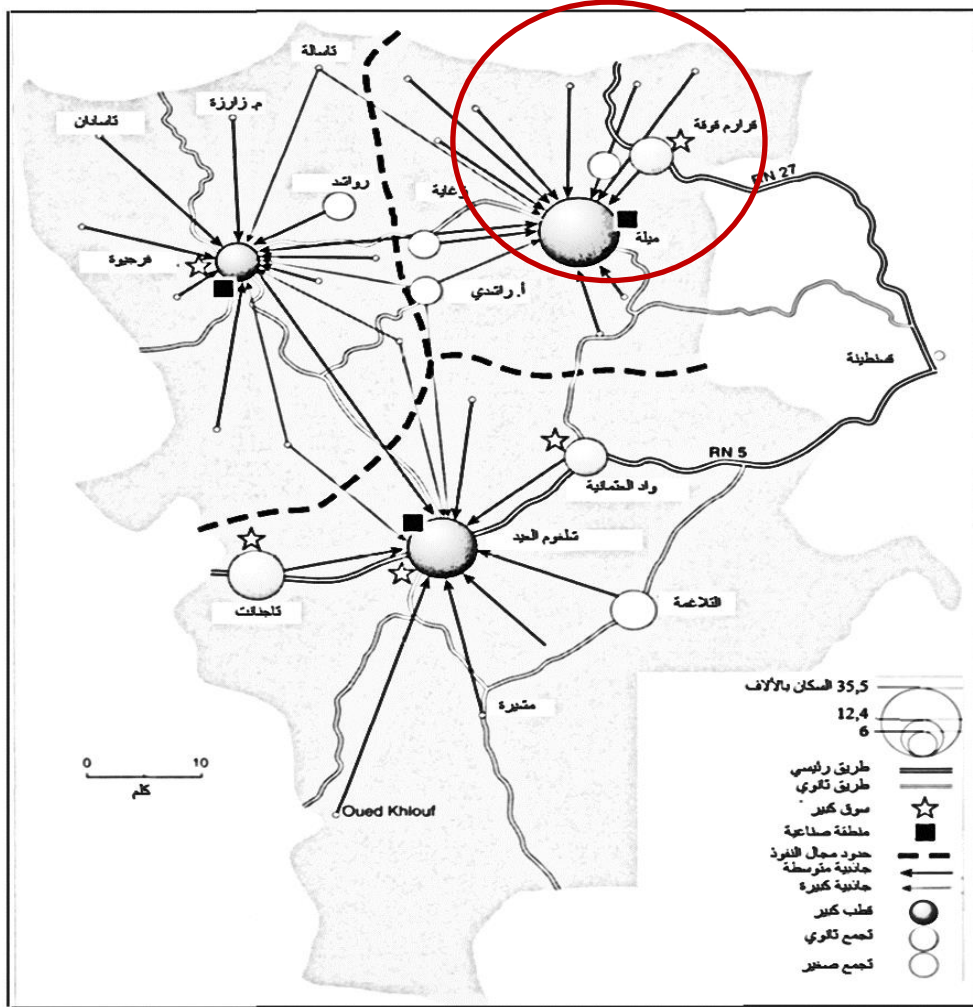
لكن رغم الجهود المبذولة في تنمية القطاع الصناعي والفلاحي و تنوع مصادر التنمية المحلية تبقى محدودة، فقطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى التجارة و الخدمات يمثلون 75% من عدد السكان المشتغلين فعلا، هذه الوتيرة تدفع النشاطات الإنتاجية التي تمثل أهم مصدر لفرص العمل إلى التقلص طما هو الحال في مدينة ميلة.

## ✓ العلاقة بين المدينة ومجالها الإقليمي:

تمثل مدينة ميلة أهم الأقطاب الحضرية الثلاث المهيكلية لمجال الولاية، إلى أن موقعها الجغرافي ومسافتها القريبة من مدينة قسنطينة جعل مجال نفوذها على محيطها المجاور يتأثر بمجال النفوذ الكبير لمدينة قسنطينة، فمدينة ميلة تتحكم في منطقة صغيرة من الولاية بشكل غير كلي، تتمثل أساسا في البلديات المجاورة (سيدي مروان، زغاية،

سيدي خليفة والشيقارة)، وبشكل أقل على بلديات (القرارم، واد النجاء، أحمد راشدي وفرجوية) (الخريطة رقم 03)

الخريطة رقم 03: مجال نفوذ أهم المراكز الحضرية لولاية ميلة.



المصدر: LAYEB, 1999 + معالجة الطالب.

تعد الخدمات والصناعة والتجارة من أهم عوامل الجذب نحو المدن، والتي من خلالها يمكننا معرفة دور مدينة ميلة بالنسبة لمحيطها المجاور.

حيث تقدم مدينة ميلة مختلف الخدمات لسكانها وسكان الولاية بشكل عام، فمنذ ترقيتها إلى عاصمة ولاية ميلة بالإضافة إلى وصولها إلى عتبة المدينة المتوسطة سنوات التسعينات، ضمت المدينة مجموعة من التجهيزات الإدارية، الأمنية، الصحية، التعليمية، الثقافية والدينية، تختلف هذه التجهيزات في مجال تقديمها للخدمات، حسب حجمها ووزنها الإقليمي. وفي هذه الدراسة سنتطرق إلى تحديد الخدمات التي تتعدى تغطيتها مجال المدينة:

تتمثل الخدمات الإدارية في مختلف المديريات (تضم مدينة ميله 48 مقر لمختلف المديريات) وتنقسم إلى صنفين من حيث نطاق الخدمة (Révision PDAU MILA, 2013):

- خدمات إدارية ضمن نطاق البلدية: وهي الخدمات التي تقدم لسكان البلدية وتلبي احتياجاتهم نذكر منها: البلدية، الأمن الحضري...

- خدمات إدارية خارج نطاق البلدية: وتمثل مجموع المديريات التي تقدم خدماتها ضمن وخارج مجال البلدية، حيث توفر خدماتها لسكان الولاية ككل، نذكر منها: الولاية، المديريات الولائية، مجلس القضاء...

كما تقدم مدينة ميله خدماتها الصحية لمجموعة من البلديات التي تدخل ضمن القطاع الصحي لميله وهي كالتالي (Révision PDAU MILA, 2013):

- ميله، سيدي مروان، القرارم قوقة، حمالة، سيدي خليفة، الشيقارة وزغاية. وتمثل التجهيزات الصحية لمدينة ميله فيما يلي:

المستشفيات: تحتوي المدينة على مستشفيين هما:

- مستشفى بن طوبال يحتوي على 88 سرير.

- مستشفى الإخوة ضميري 120 سرير.

العيادات المتعددة الخدمات: تحتوي المدينة على 03 عيادات هي:

- العيادة المتعددة الخدمات بوعروج: تضم مختلف التخصصات بالإضافة إلى 03 مخبر.

- العيادة المتعددة الخدمات صناوة

- العيادة المتعددة الخدمات بن معمر: تمثل أهم العيادات في المدينة وتحتوي على العديد من التخصصات.

تقدم هذه العيادات خدمات لسكان البلدية وسكان البلديات المجاورة

العيادات المتخصصة: تمتلك مدينة ميله رصيذا مهما من الأطباء المتخصصين في مختلف الأمراض والذين أهم محور للخدمات الصحية في المدينة.

فبالإضافة إلى القطاع الإداري والصحي، يمثل التعليم أهم قطاع يوفر مناصب الشغل في الجزائر بصفة عامة وميله بصفة خاصة، زيادة إلى دوره في خلق الديناميكية في المجال.

تتوفر مدينة ميله على 28 مؤسسة تعليمية منها 11 مؤسسة للتعليم المتوسط عدد أقسامها 181 و05 ثانويات عدد أقسامها 97، بالإضافة إلى المعهد الوطني للتكوين المهني بعدد مقاعد قدر بـ 300 و مركزين للتكوين المهني بصيغتي التمهين والتكوين الإقليمي بعدد مقاعد قدر بـ 1200، توفر

هذه الخدمات مناصب شغل ومقاعد بيداغوجية لسكان البلدية ككل والبلديات المجاورة بصورة أقل (R. PDAU MILA, 2013)

أما قطاع التعليم العالي في مدينة ميلة فيتمثل في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف الذي يمثل المؤسسة الوحيدة في الولاية، باشر نشاطه التعليمي سنة 2008 بقدرة استيعاب تفوق 1000 طالب وفاق 10000 طالب خلال الموسم الجامعي 2018/2019 (centre-univ-mila.dz)، يستقطب المركز الجامعي أغلب طلابه من داخل محيط الولاية.

وشارك القطاع الصناعي بشكل فعال في فترة الثمانينات والتسعينات في جذب السكان وتنمية المدينة، فقد توطنت أول المنشآت الصناعية العمومية في مدينة ميلة في بداية 1980، وتمثلت في الوحدتين الإنتاجيتين للفخار والأجر بقدرة إنتاجية 363,9 طن/سنة و 58600 طن/السنة، بالإضافة إلى إنشاء منطقة النشاطات سنة 1988 مقسمة إلى 62 حصة، وبعض المؤسسات الصغيرة التابعة للخواص (CENEAP, 2007).

بعد الجانب الصناعي في مدينة ميلة محدودا أو منعزلا إذ تم توقيف مصنع الخزف بعد الأزمة المالية التي شهدتها سنة 2005، بالإضافة إلى توقف جميع النشاطات المبرمجة في منطقة النشاطات ما جعل النشاط الصناعي في مدينة ميلة لا يتوافق مع رتبها الإدارية والحجمية ودورها في هيكلية الإقليم.

ولا شك أن النشاط التجاري احتل المرتبة البديلة عوض القطاع الصناعي في المدينة حيث يمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي توفر الخدمات لسكان المدينة والمدن المجاورة، حيث يوفر 20% من مناصب الشغل بعدد محلات يقدر بـ 1953 محل لتجارة التجزئة، 177 محل لتجارة الجملة، 1036 للخدمات اللوجيستية و 695 للخدمات الصناعية. تمثل التجارة الغذائية نسبة 29% والغير الغذائية نسبة 71% (CENEAP, 2007)، وقدر معامل الجذب التجاري بـ 2,5 يعبر هذا المعدل عن مدى الجاذبية التجارية للمدينة فكلما كان المعدل أكبر من 01 كلما زاد الجذب التجاري، هذا المعدل لا يعكس الحقيقة الفعلية للتجارة في مدينة ميلة فالسوق الأسبوعي الذي يقام في المدينة مرتين في الأسبوع يستقطب حجم سكاني كبير من داخل وخارج المدينة.

#### خاتمة:

حسب الإحصاء الأخير 2008، فإن 5 تجمعات حضرية ذات حجم أكبر من 300000 ساكن، 14 تجمع من 33 تجمعات ذات حجم بين 100000 و 300000 ساكن، 24 من 47 تجمع ذو حجم بين 50000 و 100000 و 91 من 142 تجمع ذو حجم بين 20000 و 50000 ساكن، كلها متواجدة في الجهة الشمالية من الوطن (حربوش، 2017).

مرت عملية التحضر في الجزائر بمرحلتين، فمنذ الإستقلال سنة 1966 إلى غاية السبعينات ارتبط التحضر بعامل الهجرة الكبيرة لسكان الريف نحو المدن، ثم في المرحلة الثانية بدأ التحضر

بالإرتباط بالتحويلات الإقتصادية التي عرفتها البلاد، مثلت البرامج التنموية القطاعية والمحلية بالإضافة إلى التقسيمات الإدارية أهم العوامل التي ساهمت في عملية التحضر في هذه المرحلة، فعمية تكثيف الشبكة الحضرية راجع للعديد من العوامل أهمها الترقية العقارية والتنمية الإقتصادية والبنى التحتية والخدمات...، التي شملت التجمعات الصغيرة والمتوسطة وساهمت في نزوح السكان نحوها، بالإضافة إلى الحالة الأمنية للبلاد في فترة التسعينات والتي زادت من وتيرة التحضر خاصة في التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 20000 نسمة.

فمن خلال تحليل واقع التحضر في الجزائر خلصنا إلى أن توزيع الشبكة الحضرية والسكان يتركز في المنطقة الشمالية، التي استمرت مدنها في النمو والتكثف تناسبا مع ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي بلغ متوسطه 03%، مع استمرار المدن الكبرى في استقبال أحجام سكانية كبيرة رغم انخفاض معدلات نموها السكاني بعد 1998، وعلى عكسها فإن التجمعات الأقل حجما عرفت معدلات نمو مرتفعة منذ السبعينات الأمر الذي ساهم في زيادة عددها وأحجامها، هذه النتائج تعكس واقع المجتمع الجزائري الذي أصبح يفضل الحياة الحضرية على حساب الحياة الريفية. وكما هو الحال في مدينة ميله التي عرفت معدلات نمو مرتفعة في سنوات السبعينات نتيجة السياسة الصناعية التي انتهجتها البلاد بالإضافة إلى ترقيتها إداريا إلى عاصمة ولاية، كما عرفت المدينة معدلات تحضر مرتفعة ففي احصاء 2008 بلغ معدل التحضر 91%، فمن خلال الحجم والرتبة الإدارية تمثل مدينة ميله أهم تجمع في الولاية إلا أن موقعها الجغرافي القريب من مدينة قسنطينة جعلها ضمن مجال نفوذها وأثر على تحكمها الكامل في مجال نفوذها الذي يمتد إلى بعض البلديات المجاورة بقوة جذب متفاوتة، رغم ذلك المدينة تحتل موقعا مهما ضمن الولاية حيث توفر مجموعة من الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية والتجارية على المستوى المحلي، إلى أن غياب الوحدات الصناعية الكبرى يعد من أكبر نقاط الضعف التي تميز المدينة.

### قائمة المراجع:

#### مراجع باللغة العربية:

- حربوش بوبكر، النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية المستدامة. أي سياسة للمدينة؟، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 24، 2017، ص. 195.
- عبد الصاحب ناجي البغدادي، عامر راجح نصر. دور المدن المتوسطة في تحقيق التوازن المكاني للإقليم التنموي. كلية الاداب الكوفة، 2017، طبعة رقم 01، رقم 31.
- ليلي بولقص وسارة كبلوتي، دور المدن المتوسطة في تنمية الأقاليم في الجزائر. حالة مدينة القل، المدن المتوسطة. ما هو دور المدن المتوسطة في الحوضرة؟. 2018. ص. 224.
- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات ميله، عين التين، سيدي مروان، زغاية، 2013.

## مراجع باللغات الأجنبية:

- BELHEDI, Amor. Les villes moyennes. Pertinence pour l'analyse et l'action?. *LA VILLE MOYENNE. Quel rôle dans le contexte de la métropolisation?*, 2018, p. 35.
- BOUKELOUHA, radhwan, *Pour un projet urbain stratégique à Mila, la cohérence urbaine et la question foncière*, thèse de magister, département d'architecture et l'urbanisme, universite de constantine 3, 2014, p. 70.
- BOUKHEMIS, Kaddour, RAHAM, Djamel, et ZEGHICHE, Anissa. Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérien. In : *Annales de géographie*. Armand Colin, 1990. p. 458-470.
- BOUSMAHA Ahmed et BOULKAIBET Aissa. Les petites et moyennes villes dans le nord constantinois (est algerien). *LA VILLE MOYENNE. Quel rôle dans le contexte de la métropolisation?*, 2018, p.151.
- CHADLI, Mohamed et HADJIEDJ, Ali. L'apport des petites agglomérations dans la croissance urbaine en Algérie. *Cybergeo: European Journal of Geography*, 2003.
- ESPON 1.4.1, "The Role of Small and Medium-Sized Towns (SMESTO)", Final Report, 2006. P. 43-44.
- KATEB, Kamel. Population et organisation de l'espace en Algérie. *LEspace géographique*, 2003, vol. 32, no 4, p. 311-331.
- LAYEB, Hafid. Volontarisme spatial et promotion administrative en Algérie. *Méditerranée*, 1999, vol. 91, no 1, p. 85-91.
- Office National des Statistiques (O.N.S.), armature urbaine, Alger, 2011.
- République Algérienne : Loi 06-06 du 20 Février 2006, portant orientation de la ville, Journal Officiel n°15, 12 Mars 2006, p. 14 à 18. [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz).
- Programme d'appui au developpement des communes urbaine de la wilaya de mila, commune de mila, rapport diagnostic, CENEAP, 2007.
- SAIDOUNI, Maouia. «*Eléments d'introduction à l'urbanisme, histoire, méthodologie, réglementation*» éditions Casbah. 2000, p206-208.
- SEMMOUD, Bouziane. Villes petites et moyennes. Des particularités constantes ou des adaptations aux dynamiques de la mondialisation?. *LA VILLE MOYENNE. Quel rôle dans le contexte de la métropolisation?*, 2018, p. 69.
- SERVILLO, Loris, ATKINSON, Rob, et HAMDOUCH, Abdelillah. Small and medium-sized towns in Europe: conceptual, methodological and policy issues. *Tijdschrift voor economische en sociale geografie*, 2017, vol. 108, no 4, p. 365-379.
- SÝKORA, Luděk et MULÍČEK, Ondřej. Territorial arrangements of small and medium-sized towns from a functional-spatial perspective. *Tijdschrift voor economische en sociale geografie*, 2017, vol. 108, no 4, p. 438-455.

## مواقع الأنترنت:

- <http://www.centre-univ-mila.dz>
- <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/urbanisation/80665>
- <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.URB.TOTL.IN.ZS>